

تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة لشركة اللجين عن
العام المالي المنتهي في ٣١/١٢/٢٠١٨ م

تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة لشركة اللجين
عن العام المالي المنتهي في 2018/12/31م

السادة المساهمين ،،،

عقدت لجنة المراجعة بشركة اللجين خلال عام 2018م ستة اجتماعات قامت خلالها بالمهام التالية:

1 - الاطلاع على القوائم المالية السنوية المراجعة للعام 2018م وكذلك القوائم المالية الربع سنوية لعام 2018 م .

2 - مناقشة عروض المراجعة الخارجية والتوصية لمجلس الإدارة بالاختيار والإشراف على خطة ونطاق عمل المراجع الخارجي والتأكد من استقلاليته.

3 - متابعة تطبيق الإجراءات الرقابية الواردة في نظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات ولائحة لجنة المراجعة المعتمدة بالشركة، ومتابعة الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها لمعالجة ملاحظات المراجع الخارجي.

هذا، ولم يظهر للجنة ضعف جوهري في نظام الضبط الداخلي لدى الشركة خلال العام 2018م كما أن نظام الرقابة الداخلية يوفر قناعة معقولة للجنة المراجعة عن مدى فعالية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية، علماً بأن أي نظام للرقابة الداخلية - بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه - لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.


والله ولي التوفيق ،،،



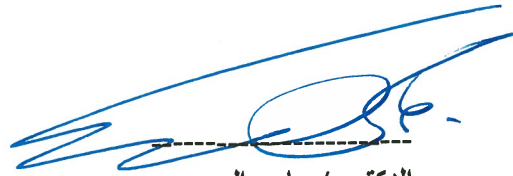
الدكتور/ صالح الشنيفي
عضو اللجنة



الأستاذ / عزيز القحطاني
رئيس اللجنة



الأستاذ / محمد البراهيم
عضو اللجنة



الدكتور / جاسم الرميحي
عضو اللجنة

توصية لجنة المراجعة بخصوص ترشيح مراجعين خارجيين
وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول
والثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي ٢٠١٩ م و
الربع الأول لعام ٢٠٢٠ م وتحديد أتعابه



لجنة المراجعة

الموضوع: توصية لجنة المراجعة بالتمرير بخصوص ترشيح مراجعين خارجيين لمراجعة حسابات شركة اللجين للربع الثاني والربع الثالث والحسابات النهائية لعام 2019م والربع الأول لعام 2020م

قامت لجنة المراجعة بدراسة عروض مكاتب المراجعة المستلمة للقيام بمراجعة البيانات المالية للشركة للربع الثاني والثالث والقوائم المالية السنوية لعام 2019م والربع الأول لعام 2020م ، وهي كالتالي:

| م | قيمة العرض المقدم | | مكتب المراجعة الخارجية |
|----|-------------------|--------|--|
| | المراجعة | الزكاة | |
| 1. | 300,000 | 15,000 | مكتب العظم والسديري محاسبون ومراجعون قانونيون (عضو Crowe Horwath International) |
| 2. | 320,000 | 60,000 | مكتب الدكتور محمد العمري وشركاه - محاسبون قانونيون واستشاريون (عضو BDO) |
| 3. | 215,000 | 25,000 | مكتب عبد الوهاب العقيل محاسبون قانونيون واستشاريون (عضو TGS Global) |

* قيمة العرض غير شاملة القيمة المضافة.


وبناءً على تقييم لجنة المراجعة فان اللجنة توصي إلى مجلس الإدارة بترشيح مكنتي المراجعين الخارجيين المذكورين أدناه ليتم عرض هذا الموضوع على الجمعية العامة القادمة :

1 - مكتب العظم والسديري -محاسبون ومراجعون وقانونيون سعر إجمالي (315,000) ريال سعودي .

2- مكتب الدكتور محمد العمري وشركاه – محاسبون قانونيون واستشاريون سعر إجمالي (380,000) ريال سعودي .


الدكتور/ صالح حمد الشنفي
عضو اللجنة


الأستاذ/عزيز محمد الفحطاني
رئيس اللجنة


الدكتور/ جاسم شاهين الرميحي
عضو اللجنة


الأستاذ/ محمد عبدالله البراهيم
عضو اللجنة

تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية

في ٢٠١٨/١٢/٣١ م

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة اللجين
شركة مساهمة سعودية

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة اللجين ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

عدم التأكد الجوهري ذات العلاقة بالإستمرارية

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح (١) المرفق بالقوائم المالية الموحدة والمتعلق بموضوع إدارة السيولة. كما جاء في الإيضاح (١)، فإن تلك الأحداث أو الظروف تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري، قد يلقي شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح (٩) المرفق بالقوائم المالية الموحدة، الذي يشير إلى حدوث حريق في مصنع الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية "ناتبت" (شركة زميلة) بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم عدم التأكد الجوهري ذات العلاقة بالاستمرارية، لقد حددنا أن الأمور الموضحة أدناه لتكون أمور رئيسية للمراجعة، سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

| تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء" | |
|--|---|
| أمر رئيسي للمراجعة | كيفية معالجة هذا الأمر عند مراجعتنا |
| <p>قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء" اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، ويحل هذا المعيار الجديد محل متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) "الإيرادات".</p> <p>أجرت الإدارة تحليلاً مفصلاً لكل نوع من أنواع عقود الإيرادات لتحديد الفروقات بين متطلبات المعيارين، وتحديد التغييرات المطلوبة التي يتعين إدخالها على السياسات المحاسبية الحالية وتحديد تعديلات التحول المطلوبة والتغيرات الناتجة تبعاً لذلك على متطلبات العمليات والضوابط وخاصة تلك التي تتعلق بفصل التزامات الأداء المختلفة التي قد تكون موجودة في عقد معين.</p> <p>كما قامت الإدارة بتقييم الإفصاحات الإضافية التي يتوجب إضافتها وفقاً للمعيار الجديد في القوائم المالية الموحدة.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي حيث أن الإيراد هو بند رئيسي بالقوائم المالية ومقياس أداء وأن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) يمكن أن يتطلب الحكم من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات الهامة.</p> | <p>لقد قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥):</p> <ul style="list-style-type: none"> فحص التحليل المفصل للإدارة لبند إيراداتها المختلفة وكيفية تأثير المعيار المحاسبي الجديد على المجموعة. حصلنا على فهم لنهج الإدارة لتطبيق أية تغييرات في السياسة المحاسبية. حصلنا على فهم لطبيعة عقود الإيرادات التي استخدمتها المجموعة لكل نوع جوهري من بنود الإيرادات واختبار عينة مماثلة من عقود الإيرادات لتأكيد فهمنا وتقييم ما إذا كان تطبيق الإدارة لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) كان متوافقاً مع المعيار أم لا. قمنا باختبار العمليات والضوابط ذات الصلة التي قامت الإدارة بوضعها لضمان الاثبات الملائم للإيرادات. التشاور مع اخصائيي المحاسبة الفنيين لدينا بشأن بعض أوضاع الأحكام التي اتخذتها الإدارة. <p>كذلك قمنا بفحص مدى كفاية إفصاحات المجموعة المدرجة بالإيضاح رقم ٦ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة فيما يتعلق بتطبيق معيار المحاسبة الجديد.</p> |
| بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٦) الخاص بالسياسة المحاسبية | |

| تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) "الأدوات المالية" | أمر رئيسي للمراجعة |
|--|---|
| <p>كيفية معالجة هذا الأمر عند مراجعتنا</p> <p>لقد قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩):</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بفحص تقييم الإدارة لأثر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) من حيث تصنيف وقياس موجوداتها ومطلوباتها المالية، وفهم النهج المتبع في التطبيق. • قمنا بمقارنة نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الذي طورته الإدارة بما يتطلبه المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩)، وفحص مدى معقولية المنهجية مقارنةً بأفضل الممارسات المقبولة. كما قمنا أيضاً باختبار الدقة الحسابية للنموذج. • قمنا باختبار الافتراضات الرئيسية، كتلك المستخدمة لحساب احتمال التعثر في السداد والخسارة اللاحقة من التعثر، من خلال مقارنة البيانات التاريخية. كما أخذنا في الاعتبار تضمين عوامل مستقبلية (الاقتصادية منها بشكل أساسي) لتعكس تأثير الأحداث المستقبلية على خسائر الائتمان المتوقعة. • الإستعانة بالمتخصصين لدينا بالمحاسبة لفحص المنهجية المستخدمة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، ومقارنة هذا مع أفضل الممارسات المقبولة. <p>كذلك قمنا بفحص مدى كفاية إفصاحات المجموعة المدرجة في الإيضاحين رقم ٦ و ١١ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p> | <p>قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) "الأدوات المالية" اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، ويحل هذا المعيار الجديد محل متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) "الأدوات المالية الإثبات والقياس".</p> <p>يعالج المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) تصنيف وقياس وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية ويقدم قواعد جديدة للمحاسبة عن التحوط ونموذج هيوط القيمة للموجودات المالية.</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت القيمة الدفترية للذمم المدينة التجارية ٤,٤ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ٤,٤ مليون ريال سعودي) وبلغ مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية ٠,٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ٠,٥ مليون ريال سعودي).</p> <p>تقوم المجموعة بتاريخ كل فترة مالية بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة ذات قيمة ائتمانية منخفضة. تقوم إدارة المجموعة بتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المبسط ("الخسارة الائتمانية المتوقعة") لتحديد مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية. يتضمن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة استخدام افتراضات مختلفة وعوامل الاقتصاد الكلي ودراسة الاتجاهات التاريخية المتعلقة بخبرة المجموعة في تحصيل الذمم المدينة التجارية.</p> <p>اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي بسبب الأحكام والتقدير المستخدمة في تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.</p> |
| <p>بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٦) الخاص بالسياسة المحاسبية والإيضاح رقم (١١) الخاص بالإفصاحات ذات العلاقة</p> | |

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
شركة اللجين
شركة مساهمة سعودية

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل مراجع آخر والذي أبدى رأياً غير معدل في تلك القوائم في ٢٨ مارس ٢٠١٨.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكن لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي فيها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة إعلاه عندما تصبح متاحة، وعند فعل ذلك، الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هنالك نية لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هنالك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤولية المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. أن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فأنا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال مراجعتنا. وعلينا أيضاً:

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

شركة اللجين
شركة مساهمة سعودية

مسؤولية المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة وتقديرها سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هنالك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية بالمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة، ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبيّة لفعّل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

العظم والسديري
محاسبون ومراجعون قانونيون



عبدالله محمد العظم
ترخيص رقم (٣٣٥)



٤ شعبان ١٤٤٠هـ (٩ أبريل ٢٠١٩م)
الرياض، المملكة العربية السعودية